



PROVISIONAL  
A/39/PV.92  
3 January 1985  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

## الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الاثنين ، ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد لوساكا  
شع : السيد فخاردو مالدونادو  
( نائب الرئيس )

قضية فلسطين [ ٣٣ ]

- ( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
( ب ) تقرير الأمين العام  
( ج ) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ،  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)قضية فلسطين

( أ ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
(A/39/35)

( ب ) تقرير الأمين العام (Add.1 و A/39/130-S/16409)

( ج ) مشاريع القرارات (من A/39/L.37 الى A/39/L.40)

السيد اورماس اوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الاحباط

الذى نشعر به ازاء انقضاء عام آخر دون أن نتمكن من تحقيق أى تقدم صوب ايجاد حلّ للمشكلة الفلسطينية يجب أن يكون حافزا لجميع الدول الاعضاء في المنظمة ، على مضاعفة جهودنا من أجل وضع حد نهائي للمعاناة التي لا توصف والتي يعيشها ذلك الشعب البطل . ان اسرائيل التي طانى أبنائها أنفسهم جسديا من قسوة وحدة الاعمال الفاشية أصبحت الآن هي نفسها سببا لوقوع الضحايا بدلا من أن تكون الضحية ، فهي تطرد الفلسطينيين من وطنهم وتحرمهم من أبسط حقوقهم الالوية . ومع ذلك ، ورغم أن الفلسطينيين يرغمون على العيش كمشردين ، لم يقهروا . فما زالوا محتفظين بأعلى مستوى من روح النضال العريقة التي ستدفعهم الى مواصلة الكفاح حتى آخر رجل من أجل حريتهم واستقلالهم .

ان الشجاعة والتماسك اللذين يتبديان في الكفاح تحت قيادة الناطق بلسان الشعب الفلسطيني لاكثر من عقدين ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ضد القمع الصهيوني قد اجتمعا لدى الشعب الفلسطيني مع الرغبة في التوصل الى حل تفاوضي للقضية الفلسطينية . ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أن أى حل للمشاكل في المنطقة لا بد بالضرورة أن يتضمن استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . بما في ذلك الحق في إقامة دولته الخاصة به ، وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها

القدس الشريف ، ووقف جميع الاعمال العدائية ضد الدل العربية والشعب الفلسطيني ،  
والاعتراف المتبادل بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام .  
ويتوافر الاطار التفاوضي الصحيح لتحقيق هذا الفرض في عقد مؤتمر دولسي  
بشأن الشرق الاوسط ، باشتراك جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك ، بالطبع ، منظمة  
التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ووجود ممثلين عن  
الدول المعنية الأخرى ، كالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .  
ومن المؤلف ، كما يتضح من تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة ( A/39/130  
و Add.1 ) ، ان حكومي اسرائيل والولايات المتحدة رفضتا الاشتراك في ذلك المؤتمر .  
وحكومة اسرائيل ترفض بعناد ، تماشيا مع سياستها العدوانية التوسعية ، أي  
اقتراح باجراء مفاوضات ، بغض النظر عن الشكل الذي يتخذه ذلك الاقتراح . كما ترفض  
أيضا الاعتراف بالهوية الوطنية للشعب الفلسطيني وحقوقه ، وتواصل ، باصرار على الظلم ،  
سياسة انشاء المستوطنات وتنفيذ خططها الرامية الى ضم الاراضي العربية المحتلة .  
وفلاوة على ذلك ، نجد أن الاسلوب المتعنت الذي تنتهجه اسرائيل وشريكتهما  
التي تحميها ، الولايات المتحدة ، قد حال دون الامتثال لرغبة المجتمع الدولي التي أعرب  
عنها في عدد كبير من قرارات هذه المنظمة . ان هذا التأييد غير المشروط الذي تقدمه  
الامبريالية الامريكية لاسرائيل ، الذي يتضمن اساءة استخدام الشرف الذي أضفاه طيهمها  
الميثاق بجعلها عضوا دائما في مجلس الامن لا يفسر إلا بتفسير واحد هو رغبتها في الدفاع  
عن مصالحها الاستراتيجية في المنطقة . وقد اتضح هذا التحالف الوقح بجلاء فسي  
الاتفاقات الاستراتيجية التي أبرمت بين واشنطن وتل أبيب والتي سرعان ما أدت الى غزو  
جنوب لبنان واحتلاله .

وفي نفس الوقت نجد أن الحليفين يعتمدان على سياستهما الرامية الى ابرام  
اتفاقات منفصلة تتماشى مع اتفاق كامب ديفيد الذي أحبطته المقاومة الوطنية في لبنان .  
وهذا النوع من الاتفاق الذي أدانته حركة بلدان عدم الانحياز في اجتماع الوزراء ورؤساء  
الوفود الذي عقده في نيويورك ، لا يحل المشكلة الاساسية المتمثلة في الصراع القائم فسي

الشرق الاوسط وقضية فلسطين . انه يتجاهل الدور الذي يجب أن تقوم به الامم المتحدة في سبيل ايجاد حل لهذه المشكلة ويستهدف تقويض وحدة الامة العربية وقدرتها على المقاومة .

ويظهر هذا كيف تخضع السياسة الامبريالية في الشرق الاوسط الامبرياليين الذين يدعون أنهم أصدقاء العرب لمصالح اسرائيل . وتبين هذه الخيانة مرة أخرى ، كما ذكر عدد من المتكلمين ، أن الحكومة الامريكية الحالية لا تتردد في التنكر للالتزامات التي تعهدت لحلفائها المزمومين بالاضطلاع بها ، والتصرف بما يكفل مصالحها الاستراتيجية على أفضل وجه .

ولهذا يتعين على المجتمع الدولي ، أن يمارس كل ما لديه من نفوذ ليكفّل أن تحترم اسرائيل والولايات المتحدة التزاماتهما الدولية وتقتنعا بأن السلم لن يتحقق من طريق الاتفاقات المنفصلة ، بل عن طريق ايجاد حل شامل تحت اشراف الامم المتحدة .

في الرسالة الموجهة الى السفير ماسامبا ساري ، رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بمناسبة الاحتفال بيوم التضامن مع هذا الشعب ، ذكر الرفيق فيدل كاسترو ، رئيس مجلس الدولة والحكومة في جمهورية كوبا ، ما يلي :

" في حالة تتسم بالسياسة العدوانية التي تنتهجها الامبريالية وهي السياسة التي تتصف بالاستخدام المستمر للقوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وتتفاقم نتيجة للخطر الذي يمثله خطر امتداد الصراع المسلح ، يتعين على المجتمع الدولي ، وخاصة الامم المتحدة ، اتخاذ تدابير فعالة تستهدف التوصل الى تسوية للازمات القائمة ومنع ظهور ازمات جديدة . وفي هذا السياق ، نجد أن أزمة الشرق الاوسط تستحق اهتماما على سبيل الاولوية نظرا لاتساع نطاق الخطر الذي تفرضه على السلم والامن الدوليين " .

ان بلدنا الذي أيد على الدوام النضال البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني والشعب العربي ضد الامبريالية والصهيونية ، لن يدخر جهدا في سبيل تحقيق حل شامل يعودى الى استعادة العدالة والسلم في المنطقة .

ولا نود أن نختتم كلمتنا دون أن نبرز الجهود التي بذلتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وأن نؤكد على تأييدنا للتوصيات الواردة في تقريرها المقدم الى الجمعية العامة ومشاريع القرارات التي قدمتها بشأن هذا البند . ونؤكد على تأييدنا المخلص للمناضلين الفلسطينيين وممثلهم الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . ان وحدة جميع القوى العربية في مواجهة العدو الحقيقي المشترك ضرورية اليوم أكثر من أى وقت مضى .

السيد الشعالى (الامارات العربية المتحدة) : سيدى الرئيس، يسرنى

في البداية أن أتقدم بالشكر الى السيد السفير ماسامبا سارى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والى أعضاء اللجنة الآخرين على تقريرهم الوارد في الوثيقة (A/39/35) ، والذي يتصف بالوضوح والايجابية والموضوعية ، واننا نقدر الجهود المبذولة والمسعاي الحثيثة ، لتحقيق المهام الموكلة الى اللجنة والمتابعة الدقيقة للأحداث والتطورات على ساحة القضية الفلسطينية .

وقد غطى تقرير اللجنة أجزاء هامة وأساسية من قضية فلسطين ، وخاصة ما يتعلق منها بالسياسات والممارسات الاسرائيلية التي تحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وكذلك الجهود المبذولة في اطار مؤسسات الأمم المتحدة من أجل وقف تلك التصرفات والممارسات الاسرائيلية .

كنا نناقش خلال الأسابيع الماضية من هذه الدورة للجمعية العامة ، جملة من المواضيع المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط والمتفرعة عن قضية فلسطين . ويلاحظ المرء أن هذه القضايا والمواضيع تزداد وتتكاثر بشكل متواصل . واذ كان ذلك يعبر عن شيء فانما يعبر عن أن قضية فلسطين تمثل أصل وجوهر النزاع الدائر في الشرق الأوسط ، وأن الفشل في تسوية هذه المشكلة لا بد أن ينعكس ، كما انعكس في الماضي ، في أشكال سلبية على المشاكل الأخرى ويؤدى بالتالي الى الاستمرار في حالة القلق والتوتر ويزيدها اشتعالا .

وبقدر ما يعبر استمرار هذه المأساة عن الظلم والاضطهاد الذى تعرض له الشعب الفلسطيني في تشريد من وطنه وحرمانه من حقوقه الأساسية والثابتة في العيش بسلام في وطن حر مستقل كسائر شعوب الأرض ، وبقدر ما يعبر استمرارها أيضا عن الهجمة الظالمة والشرسة التي تقودها بعض القوى العالمية ضد الأمة العربية ، للنيل من استقلالها وكرامتها ، تعبر هذه المأساة في جانبها الايجابي عن ظاهرتين أساسيتين : الظاهرة الأولى : هي تمسك الشعب الفلسطيني المبدئي بأرضه ، ورفضه التام لمحاولات طمس شخصيته الوطنية ، وتمسكه بحقوقه الثابتة واستمراره في مقاومة أشرس آلة عسكرية مدعومة بأكبر ثقل سياسي . واقتصادى . الظاهرة الثانية : هي رفض الأمة العربية التنازل عن استقلالها ، وتمسكها بمبادئها الحضارية الثابتة في رفض الظلم ونيل العدوان .

وقد أصبحت القضية الفلسطينية مقياسا دوليا وميزانا عادلا لتصنيف القوى العالمية والتمييز بين قوى العدالة والحق والسلام وقوى الهيبي والظلم والعدوان .

ان القناعات المستخلصة من التجارب الماضية تؤكد أن اسرائيل دولة قائمة على العدوان ومنطق القوة ، وانها رفضت وسترفض أى حل سلمي ، حيث أن السلام يتناقض أساسا مع العقيدة الصهيونية التي بنيت عليها تركيبة المجتمع الاسرائيلي بصفته مجتمعا عسكريا يتلقى امداداته الحياتية من الخارج ، ولذلك فقد رفضت اسرائيل جميع مبادرات السلام التي طرحت ، كما رفضت من قبل جميع قرارات ومبادرات الأمم المتحدة بنفس الطريقة ، مما يؤكد أن اسرائيل لا تشعر برغبة أو حاجة الى السلام انطلاقا من القناعات الصهيونية العنصرية واستنادا الى الآلة الحربية المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

ولذلك فلم نسمع خلال العقود الأربعة من تاريخ الصراع عن موقف اسرائيلي واحد يدل دلالة واضحة على نيتها بقبول السلام ، كبديل قابل للتطبيق ، سوى المقولة التقليدية التي نسمعها وهي " أمن اسرائيل " ، فما هو أمن اسرائيل ؟ وأين هي حدود ذلك الأمن ؟ هل هي الحدود التي عرفها قرار الأمم المتحدة المنشئ لدولة اسرائيل في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ؟ لقد تجاوزت اسرائيل تلك الحدود واستولت على أراضي تتجاوز في مساحتها الحدود المقررة في ذلك القرار بمرات عديدة . أم أنها حدود اسرائيل كما عرفتها العقيدة الصهيونية (من الغرات الى النيل) هل هذا هو المقصود ؟

هل يستطيع أى وفد في هذه القاعة من أولئك الذين يرددون مقولة " أمن اسرائيل " أن يشرح لنا أين هي حدود ذلك الأمن ؟

لقد أعلن العرب موقفهم بوضوح في مشروع السلام العربي المعلن في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، الصادر عن مؤتمر فاس .

كما حددت الولايات المتحدة موقفها في مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان لعام ١٩٨٢ . كذلك حدد الاتحاد السوفياتي موقفه في مبادرة الرئيس السوفياتي السابق بريجنيف . وكذلك الاقترحات المقدمة الى الأمم المتحدة في ٣٠ تموز / يولييه ١٩٨٤ والواردة في الوثيقة (A/39/368) .

كما حدد المجتمع الدولي موقفه من خلال قرار الجمعية العامة ٣٨ / ٥٨ جيم والقاضي بمقعد مؤتمر دولي للسلام معني بالشرق الأوسط ولقد رفضت اسرائيل جميع هذه المبادرات . فما هو البديل الاسرائيلي ؟

اننا بحاجة في هذه الجمعية العامة الى من يوضح لنا ماذا تريد اسرائيل ؟ وما هو موقفها الرسمي والعطي من عطية السلام في المنطقة ؟

لقد عبر عضو الكنيست الاسرائيلي ماير كاهانا في كتابه الذي سماه (أشواك في عيونكم) عن الرأي الصهيوني بصراحة عندما قال :

" ان اليهود قد امتلكوا أرض فلسطين وأعطوها اسمهم فأصبحت أرض اسرائيل " .

ويضيف كاهانا في فصول أخرى أن ليس من حق الفلسطينيين امتلاك هذه الأرض لأن الأرض لا تعطى اسمها للشعب وانما الشعب هو الذي يعطي اسمه للأرض ، كما يرى كاهانا ، وفي بداية انعقاد الدورة الحالية " للكنيست " ما يسمى بالبرلمان الاسرائيلي ، قدم كاهانا مشروع قانونين حول المواطنة تضمنت الأسس والمبادئ الواردة في كتابه وأهمها ثمانية أسس : الأساس الأول ، في رأى كاهانا ، ان جميع أبناء الشعب اليهودي يحق لهم الإقامة في فلسطين كدولة لهم وأن على غير اليهود اذا أرادوا أن يعيشوا في اسرائيل أن يعيشوا بدون جنسية ودون أية حقوق سياسية وضمن حدود معينة في العدد . الأساس الثاني ، الترحيل ؛ وهو يعطي الخيار للفلسطينيين أن يرحلوا برضاهم الى الدول العربية أو أى دولة أخرى وهو يرى أن على الدول العربية أن تقدم المنح للفلسطينيين الذين سيرحلون عن أرضهم .

الأساس الثالث ؛ ان على من يرفض الرحيل من الفلسطينيين أن يعلن الولاء لاسرائيل باعتراف مكتوب ينص على أن فلسطين هي (أرض الشعب اليهودي) اضافة الى الحق المطلق لليهود أن يأتوا الى فلسطين ، كما يرى كاهانا .



- الأساس الرابع : اما العربي الذي يرفض الرحيل أو القبول بالمبدأ السابق فيرى  
 كاهانا ضرورة طرده بالقوة ودون تعويض .
- الأساس الخامس : يرى كاهانا ابعاد كل عربي من الذين يقسمون يمين الولاء  
 لليهودية حينما توجه اليهم تهمة أمنية ويرى أن السجن لا يكفي كعقوبة ولا بد من الطرد .
- ويستمر كاهانا في نظريته حين يطالب في الأساس السادس كافة يهود العالم  
 بتمويل عطية الترحيل وكذلك ترحيل اليهود الى فلسطين .

وفي الاساس السابع يرى كاهانا ان كل ساكن " غير يهودي " عليه ان يعمل فترة ثلاث سنوات في اطار كتيبة عمل متن بلغ الثامنة عشر من عمره ، وبعدها يعمل شهرا من كل سنة ، ولا يتاح لأي عربي ان يقبل في الجامعات ما لم يقسم يمين الولاة للدولة اليهودية .  
والأساس الثامن في رأى كاهانا ان على العرب الذين سيقومون في فلسطين دفع الضرائب الكاملة . كل هذا ليس مهما ولكن المهم هو مقارنة هذه الآراء ، فأراء كاهانا المعروضة على الكنيست الاسرائيلي يتضح منها التشابه الكبير بين هذه الآراء وقوانين هتلر التي عرضها على الرايخستاغ ( البرلمان الالمانى ) عام ١٩٣٥ بخصوص مواطنة الرايخ الالمانى . في مسيرته الطويلة مع البشر نحو التقدم والعدل والمساواة الانسانية ، تعرض التاريخ الانساني الى العديد من محاولات عرقة مسيرته وحرفها عن خطها الصحيح . ومن هذه المحاولات نذكر على سبيل المثال ، الغزو المغولي لما يعرف الان بفرب آسيا وشرق اوروبا ، والغزو الصليبي للمشرق العربي ، والحركة النازية العنصرية ، واخيرا الاستعمار الاوروبي .

كل هذه الغزوات والحركات والنظريات كانت تهدف ضد حركة التاريخ ولذلك كان مصيرها الحتمي الاندثار . وبقيت من جميع هذه المفاهيم ظاهرتان سياسيتان ترتبطان بمفاهيم الحركة النازية من جهة ، والاستعمار من جهة اخرى ، وهما الحركة العنصرية الصهيونية في فلسطين ، وحركة التمييز العنصرى في جنوب افريقيا . وهذا يفسر ارتباط الحركتين العنصريتين ببعضهما كما يفسر ارتباطهما بمصادرها الاصلية في الفرب .  
ومن منطلق التجربة التاريخية فاننا على يقين بأن مصير هذه الحركات والانكسار سيكون الى زوال .

كما اننا على يقين بأن الاعلام لا يصنع الحضارات ، والمدافع لا تزرع القمح ، والعنصريات لا تتوافق مع النفس البشرية السوية ، وان الظروف الصعبة والحرجة القائمة الان في الشرق الاوسط هي ظروف عارضة ، وان هذه المنطقة التي استطاعت ان تسدى للبشرية جل ما تعتز به من تراث حضارى ، لا بد ان تعود لتلعب دورها الطبيعي فسي مضار الحضارة الانسانية .

تأكيدا لمواقف الامارات العربية المتحدة ، فان وفد بلادي يرى ان اي دولة تقدم المساعدة لاسرائيل وبأى قدر ، سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، انما هي شريكة لاسرائيل في جرائمها بنفس القدر وبنفس الطريقة .

كما يرى وفد بلادي ان اي مبادرات او حلول او اجتهادات لا تأخذ في اعتبارها الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، ولا تؤدي بدورها الى تحقيق هذه الحقوق في عودة الشعب الفلسطيني الى وطنه واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، بقيادة مثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، لا يمكن ان ترقى في نظرنا لتكون اساسا صالحا لحل عادل ودائم لقضية فلسطين .

السيد موشوتاسي ( قبرص ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : ما برحت مأساة فلسطين وما يلغاه الشعب الفلسطيني من عذاب وألم وظلم لا نهاية له ، موضع مناقشات هذه الجمعية العامة لأكثر من ثلاثة عقود منذ انشاء الأمم المتحدة . وخلال هذه الفترة اصبح عدد اعضاء الأمم المتحدة ثلاثة اضعاف ما كان عليه ، كما تم مرارا الدفاع عن حقوق تقرير المصير ومساندته ، بحيث اصبحت عطية تصفية الاستعمار مكتلة تقريبا . ومع ذلك ، وبالرغم من نيل الكثير منا الاستقلال وأخذنا مقاعدنا هنا في هذه الجمعية كدول مستقلة ذات سيادة ، لا يزال شعب فلسطين ينتظر اتخاذ مكانه الشرعي بيننا .

ان موقف قبرص ازاء قضية فلسطين موقف ثابت ويقوم على المبدأ . ان موقفنا ينبع من اقتناعنا الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وهو موقف يستند الى التزام أبدي بقضية الشعوب المضطهدة في جميع انحاء العالم ، والتي تكافح من اجل تحرير انفسها من قيد الاستعمار والعدوان والاستغلال .

وتتعلق قضية فلسطين بحياة الشعب الفلسطيني وبقائه ، وبحقوقه ووطنه . فلا يزال هناك خمسة ملايين من الفلسطينيين المحرومين من أبسط حقوق الانسان . يعيش اكثر من نصفهم في دول اخرى في العالم ، ويعيش بعضهم كلاجئين في بلد هـم .

ان قضية فلسطين مشكلة سياسية . فهي تتعلق بكفاح شعب من اجل حقه الوطني غير القابل للتصرف في تقرير المصير . ورغم التأييد الكامل والثابت من جانب اغلبية المجتمع الدولي ، من المؤسف ان نلاحظ ان تطلعات الشعب الفلسطيني لم تتحقق بعد .

ان قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ ( د - ٢٩ ) يبين بوضوح حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين ، وحقه في العودة الى دياره وممتلكاته التي اقتلع منها بالقوة . ويؤكد ذلك القرار على حق الشعب الفلسطيني في طرح قضيته والمشاركة في مفاوضات السلم من خلال ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد اشرت في بداية بياني هذا الى ان قضية فلسطين ظهرت بعد انشاء الأمم المتحدة نفسها واصبحت بندا متجددا على جدول اعمالها منذ عام ١٩٤٧ . وانا ما نظرنا الى الجانب السلمي ، تعين علينا ان نقول ان هذه المنظمة العالمية عاجزة عن فرض وتنفيذ قراراتها ، وتحقيق اهدافها والوفاء بالوعود التي قطعتها على نفسها لشعوب العالم . وانا ما نظر المرء الى الجانب الايجابي فلا بد له ان يدرك ان الفترة الطويلة التي كرستها الأمم المتحدة لمناقشة مسألة فلسطين ، تعبر بوضوح عن الاهتمام الكبير الذي يولييه المجتمع الدولي لهذه المسألة ورغبته في وضع نهاية لمعاناة الشعب الفلسطيني الذي ذاق الكثير من العذاب ، كما تفصح ايضا عن قلق الأمم المتحدة ازاء الحالة في الشرق الاوسط ، التي تشكل قضية فلسطين لب الصراع الدائر فيها ، وهي حالة خطيرة تهدد السلم والأمن في العالم اجمع . وتستحق هذه الجهود المثابرة التي يبذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة سعيا الى حل عادل لقضية فلسطين ، كل تقدير واهتمام .

اننا نعتقد ان اى عطية ترمي الى احلال السلم الدائم في الشرق الاوسط ، ولكنها تتجاهل القضية الفلسطينية في جانبها الوطني وفي مطلبها الثلاثي المتضمن الحق في العودة ، والحق في تقرير المصير ، والحق في الاستقلال ، لن تؤدي الى اية نتائج ايجابية بل على العكس من ذلك ستؤدي الى نتائج سلبية على المدى القريب والمدى البعيد .

فمن واجبنا ان نهتدى بالميثاق ومبادئ الحق والعدل فيما يتعلق بقضية فلسطين الملحة وحقوق الشعب الفلسطيني . وسيؤدي اى ابتعاد عن هذه المبادئ الى تقويض آخر للمفاهيم التي تقوم عليها الأمم المتحدة ، وسيسببهم في فقدان الأمل في ان السلم والأمن يمكن نفسي النهاية احلالهما في هذه المنطقة وفي العالم بأسره .  
ونود ان نذكر الجمعية العامة بأن العدالة والحق هما الطريق الوحيد نحو السلم الدائم ، وان الخروج عن هذا الطريق لن يؤدي الا الى تدهور الحالة وزيادة تعرضنا لأكبر الاخطار .

وتؤيد بلدان عدم الانحياز ، بما فيها بلدى ، باخلاص وتصميم الكفاح الفلسطيني ، ونرى ان حل قضية فلسطين يجب أن يكون في اطار الامم المتحدة وعلى أساس قرارات ومقررات مجلس الامن والجمعية العامة .

ونحن نشعر انه في هذه الايام الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني ، يجب على الامم المتحدة وعلى المجتمع الدولي بأسره أن يكثفا جهودهما ويتخذا كل تدبير ممكن لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية . لقد قدم الشعب الفلسطيني عبر كفاحه الطويل دليلا قاطعا على ان الشعب الذى يسعى الى الحرية وتقرير المصير والاستقلال لن يظل وحيدا وأن المقاتلين من اجل الحرية أقوى من الذين يفرضون السيطرة عليهم . ونأمل أن يدرك الجميع هذه الحقيقة الأساسية في هذا الوقت المتأخر وأن يتحقق في النهاية السلام والعدل لشعب فلسطين الصديق والجار الذى تعذب كثيرا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان لرئيس اللجنة

المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف السفير سارى ليعرض مشاريع القرارات A/39/L.37 و L.38 و L.39 و L.40 .

السيد سارى (السنغال) رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب

الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في ضوء المناقشة التي دارت هنا والتي اتسمت بالمسؤولية ، وتقريرى الامين العام واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تود اللجنة أن تقدم الى الجمعية العامة للنظر أربعة مشاريع قرارات (من A/39/L.37 الى A/39/L.40) . وكما يلاحظ الأعضاء ، فان المناقشة شأنها في ذلك شأن التقارير المرافقة مسؤولة وبناءة .

ويمكن أن نلمس توافر الإرادة السياسية ، والالتزام دون تحفظ بالطرق السلمية ، وفقا لما يتطلبه ميثاق منازمتنا ، لتسوية النزاع الاسرائيلي العربي الذى يقع في طليعة الأمور التي تشغل الساحة الدولية منذ أكثر من أربعين سنة . وعلى أساس هذه العلامة

المشجعة تؤكد مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية الان الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف النبيل ، الذي يجب أن يكون الشاغل الرئيسي لجميع الدول الأعضاء في منظماتنا .

يتناول مشروع القرار A/39/L.37 اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وبتحديد ولاية اللجنة فان الجمعية العامة تطلب منها مواصلة الجهود الرامية للعمل على تنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، والتي تعتبر شرطا مسبقا لاستعادة السلم والاستقرار في الشرق الأوسط . ويطلب مشروع القرار من اللجنة أن تقدم اقتراحات وتوصيات الى الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذا الشأن في اطار تسوية سلمية لقضية فلسطين . وبالإضافة الى ذلك ، يطلب مشروع القرار من اللجنة أن تتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي لا تكف عن القيام بدور هام في معالجة هذه الأزمة المعقدة .

أما مشروع القرار A/39/L.38 ، فيحيط علما مع التقدير بالاجراء الذي اتخذته الامين العام لتعزيز فعالية شعبة حقوق الفلسطينيين بالاشتراك مع ادارة شؤون الاعلام . كما يدعو جميع الحكومات والمنظمات الى مد يد التعاون الى اللجنة ، ويرحب بالاجراءات التي اتخذتها الدول للاحتفال في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر من كل عام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني .

ويتناول مشروع القرار A/39/L.39 ادارة شؤون الاعلام التي قامت بعمل بارز وموضوعي لاطلاع العالم بشكل افضل على حقوق الشعب الفلسطيني . ويدعو الادارة الى مواصلة وتكثيف جهودها وبصفة خاصة عن طريق تنظيم لقاءات اقليمية ووطنية للمصحفين .

اما مشروع القرار A/39/L.40 وهو اهم جزء من عملنا فيتناول مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط . وكما يعلم الاعضاء ، ادرك المجتمع الدولي الان ، بعد سنوات من التفكير وتلمس الحلول ، ان افضل طريق - بل وفي الواقع الطريق الوحيد - لتسوية قضية الشرق الاوسط هو تنظيم مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الاطراف المعنية

ومجلس الامن باعتباره مسؤولا عن صيانة السلام والامن الدوليين . وينبغي الا يكون هناك عائق في طريق عقد هذا المؤتمر خاصة انه سيكفل حقوق واهتمامات جميع الاطراف المعنية . ينبغي الا يكون هناك عائق في طريق عقد هذا المؤتمر ، لان حق جميع الدول في المنطقة في البقاء مبدأ نعترف به جميعا منذ المؤتمر الدولي المعني بـ فلسطين الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢٩ اب/اغسطس الى ٧ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ .

لقد تأكد تماما في حالة الصراع الاسرائيلي العربي ، وفي حالات اخرى كثيرة مماثلة ، ان استخدام القوة كان أسوأ أسلوب ممكن في محاولة تسوية اي نزاع ، وعلى العكس من ذلك فانه يزيد من تعقيده . وان السلام الحقيقي لا يمكن ان يتحقق الا على مائدة المفاوضات . وواجبنا ان نشجع الاطراف على ذلك .

ومشروع القرار اذ يحيط علما بتقرير الامين العام يؤكد من جديد فكرة عقد ذلك المؤتمر ، ويعرب عن اسفه لموقف حكومتي بلديين ، احدهما باعتبارها طرفا معنيا مباشرة والثانية باعتبارها عضوا في مجلس الامن ، ويطلب منهما اعادة النظر في موقفهما من المؤتمر . ويرجو من الامين العام ان يواصل جهوده ويحث الحكومات على ان تبذل جهودا اضافية بناءة لعقد المؤتمر .

ان النقد والاعتراض وروح المواجهة ، امور لم ترد في مشاريع القرارات هذه . فقد ارادت اللجنة ان تكون هذه المشاريع بناءة وتأخذ في الاعتبار حقائق الوضع الدولي . واذا اعتمدت الجمعية هذه المشاريع فانها ستكون قد خطت بذلك خطوة هامة وحاسمة صوب تعزيز السلام والامن الدوليين . وبالمساعدة في التنفيذ العاجل لهذه المشاريع ، ستثبت الدول الأعضاء في منطلقتنا التزامها بالميثاق ، واعني بذلك ، التزامها بتعزيز السلام والتفاهم بين الدول والشعوب .

ان السلم يدعونا ، فلنستجب سويا لندائه باعتماد هذه المشاريع والالتزام رسميا بتنفيذها فورا .



السيد محي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة  
أخرى ، تناقش الجمعية العامة " قضية فلسطين " . فقد انقضى عام اخر ولا تزال هذه  
المشكلة الحيوية دون حل ، و مر اكثر من عام منذ اعتمد المؤتمر الدولي المعني بقضية  
فلسطين الذي انعقد في جنيف ، اعلانا يتضمن برنامج عمل يرمي الى ايجاد حل ناجح  
لهذه المشكلة التي دامت وقتا طويلا .

وباحساس عميق من الجزع والاحباط يلاحظ وفد بلادي بوضوح عدم احراز تقدم خلال الأشهر الماضية . بل على العكس من ذلك ، لاتزال الحالة تتدهور بشكل مستمر ، وقد قامست اسرائيل خلال الأشهر الأخيرة بتكثيف محاولاتها التي لا ترحم لتصفية الشعب الفلسطيني ومثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . ولاتزال سياسة العدوان والاحتلال والتوسع التي تمارسها اسرائيل تزهد من تفاقم الحالة المتفجرة بالفعل في المنطقة ، مما يهدد السلم والأمن الدوليين . ومن ثم ينبغي لهذا الجهاز العالمي أن ينظر الى قضية فلسطين بأقصى قدر من الاهتمام وفي منظورها الملائم .

معروضطينا آخر تقرير أعده الأمين العام (A/39/130 و Add.1) وتقرير لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/39/35) . وكالعادة ، يتسم التقريران بالتوازن والموضوعية . ويود وفد بلادي أن يسجل امتنانه العميق للأمين العام للأمم المتحدة ولرئيس وأعضاء اللجنة لسعيهم المخلص وجهودهم التي لا تكل من أجل قضية فلسطين .

أكد وفد بلادي دافعا أن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، وأنه من غير الممكن التفكير في تسوية لشاكل الشرق الأوسط ما لم تتم استعادة جميع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ونحن مقتنعون أيضا بأن أي جهد دولي يبذل لاقرار السلام في المنطقة ينبغي أن يكون قائما على الحل الشامل للمشكلة . وفي هذا الاطار ، ذكر اللواء حسين محمد ارشاد ، رئيس بنغلاديش ، في رسالته بمناسبة الاحتفال في ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، ما يلي :

" تشارك بنغلاديش حكومة وشعبا المجتمع الدولي مرة أخرى في تأكيد تأييدها الكامل لأشقائنا الفلسطينيين في كفاحهم العادل من أجل الاستقلال ولعمال حقوقهم المشروعة غير القابلة للتصرف في اقامة دولة خاصة بهم على أرضهم تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، مثلهم الشرعي الوحيد ، على أن تكون القدس عاصمتهم .

" تقع قضية فلسطين في قلب مشكلة غرب آسيا . انها تحد كبر لمصادقية المجتمع الدولي في جهوده الرامية الى التمسك بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . وما من مشكلة أخرى أثارت في الفترة الأخيرة قدرا من الاهتمام والسخط مثل ما أثارتها هذه القضية - وهي مأساة أمة محرومة .

" ان الكيان السياسي للشعب الفلسطيني وحقوقه في اقامة دولة على أرضه حقيقة مستقرة بموجب القانون والفقهاء الدولي . وانكار هذا العامل يعني انكار حق تعترف به الغالبية العظمى من أمم العالم ودوله . لذا ينبغي أن يكون الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولة على أرضه عنصرا أساسيا لأي سلام دائم في غرب آسيا . ان بنغلاديش تهتم دائما اهتماما عميقا بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني وتعمل لها في جميع المحافل الدولية ، وبصفة خاصة في الأمم المتحدة . وقد أيدت بنغلاديش منذ البداية بشكل فعال حقوق الشعب الفلسطيني كأمة " .

قدم المتكلمون الموقرون الذين سبقوني صورة واضحة ومفصلة للحالة المتفجيرة السائدة في منطقة الشرق الأوسط اليوم . وأوضحوا باستفاضة كيف أن اسرائيل ، منذ نشأتها ، واصلت تنفيذ سياسة التوسع والاحتلال ضد الدول العربية المجاورة لها بغية تغيير الطابع العربي والفلسطيني للأراضي المحتلة . لقد قتل الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء ، إلا أن الشعب الفلسطيني برهن مرة أخرى أنه لن يخضع للعنف وأنه لا يمكن انكار حقوقه غير القابلة للتصرف . وانها لحقيقة معترف بها عالميا ان القضية الفلسطينية قضية سياسية تنطوي على حق شعب في تقرير المصير الوطني وحقه في العودة الى دياره وممتلكاته التي طرد منها بالقوة . ان الكيان السياسي للشعب الفلسطيني وحقوقه في اقامة دولة خاصة به على أرضه ، حقيقة مستقرة بموجب القانون والفقهاء الدولي . وقد قيل هذا الجهاز الموقر بعد مناقشة طويلة ، هذه الحقيقة منذ عقد مضي ، وأعاد التأكيد على ذلك مجددا وبشكل متكرر في جميع دوراته المتتالية . وقد اعترف المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في العام الماضي أيضا هذه الحقيقة ، واعتمد برنامج عمل شامل لهذا الغرض .

ينبع موقف بنغلاديش بشأن قضية فلسطين من ايماننا الراسخ بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والتزامنا العميق بقضية الشعوب المقهورة في جميع أنحاء العالم التي تشن كفاحا عادلا لتحرير أنفسها من قبضة الامبريالية والاستعمار والعنصرية. اننا نتمسك بشدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) الذي يتضمن الاعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد أكدت بنغلاديش مجددا وأكثر من مرة حقوق جميع الشعوب في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، واستند موقفنا بشأن قضية فلسطين على النقاط الأربع التالية : أولا - تقع قضية فلسطين في قلب مشكلة الشرق الأوسط ، وبالتالي فانه من غير الممكن التوصل الى حل لمشكلة الشرق الأوسط لا يأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ثانيا - نطالب بتنفيذ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في العودة لدياره وإعمال حقه في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية وتوافر المزيد من التفهم الحقيقي للقضية العادلة للشعب الفلسطيني . ثالثا - لا بديل عن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة ، مع جميع الأطراف الأخرى على أساس قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . رابعا - الحصول على الأراضي بالقوة أمر غير مسموح به وينبغي لاسرائيل أن تنسحب انسحابا تاما من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة .

وقد بذلت الأمم المتحدة في العاشر القريب جهودا مختلفة لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني والعربي ، إلا أن هذه الجهود قوبلت بالرفض المتخاطر المتعمد من جانب اسرائيل التي تجاهلت بشكل صريح مقررات المجتمع الدولي . ورغم القرارات العديدة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ، رفضت اسرائيل الجلاء عن الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة . وأكدت التطورات التي وقعت في الشرق الأوسط خلال العقود الأربعة الماضية بجلاء الحاجة الى عمل دولي منسق تحت رعاية الأمم المتحدة ، بغية التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة . ولذلك يعلق وفد

بلادى أهمية خاصة على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط المقترح في وقت مبكر . ونحن نقدر تماما المبادرة الحالية للأمين العام لتحقيق هذا ونؤيد وجهات نظره كما وردت في تقريره الأخير بشأن الحالة في الشرق الأوسط الذي ورد فيه ما يلي :

" ويهدد جلليا أيضا أن التوصل الى تسوية شاملة يجب أن يتم ، على الأقل في مرحلته الختامية ، ان لم يكن قبل ذلك ، عن طريق عملية تفاوضي تشترك فيها جميع الأطراف المعنية . فضلا عن ذلك فمن المسلم به عموما أن تأييد الدول الكبرى وخاصة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ضروري للتوصل الى تسوية دائمة في الشرق الأوسط . ومن وجهة النظر المنطقية البحتة فان جميع هذه الشروط يمكن الوفاء بها على أفضل وأسرع وجه اذا جرت المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة بأي شكل " . ( A/39/600 ، الفقرة - ٣٩ )

ان الخطة العربية للسلام ، التي يؤيدها وفد بلادى تمام التأييد باعتبارها أساسا قويا للحل الشامل للقضية ، والخطط الأخرى التي قدمتها أطراف مختلفة ، لاتزال مطروحة على المجتمع الدولي . وهناك مسؤولية كبيرة ملقاة بشكل خاص على كاهل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . ويحدونا أمل وطيد في أن يهذل - عشية الذكرى الأربعين لمولد الأمم المتحدة - جهد أكبر وأكثر تصميما لحل قضية فلسطين ، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، بغية إعادة استتباب السلم نهائيا في الشرق الأوسط .

السيد كابندا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اليوم، العاشر من كانون الأول / ديسمبر، نحتفل بالذكرى السادسة والثلاثين لاعتماد اعلان حقوق الانسان، واسمحوا لي أن أطرح السؤال التالي : ما هو الموقف فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني ؟ ان الرد سوف يكون بالتأكيد ردا مخيبا للآمال . لأنه منذ عام ١٩٥٦ - أي منذ بدأت المقاومة الفلسطينية في تنظيم صفوفها بغية السعي للحصول على حقوقها في تقرير المصير والسيادة وفي وطنها - لم تتغير الأمور . وعلى العكس من ذلك، لم نشهد ، على مر السنين ، إلا تصاعدا في تعنت الموقف الاسرائيلي المتشدد من ناحية، وما يشبه المؤامرة لتصفية كفاح الشعب الفلسطيني ، من ناحية أخرى .

والحقائق واضحة كل الوضوح . ففي أرض فلسطين ، وفي الأراضي المحتلة بصفة خاصة ، تقوم اسرائيل بترحيل السكان الفلسطينيين من منازلهم الى مناطق قاحلة بغية توطين مواطنيها ، مما يؤدي الى تفتيت شمل الأسر وتد مير بقايا تاريخ وثقافة الشعب الفلسطيني . وبالتالي ، فان هوية الشعب الفلسطيني تتعرض لخطر الاندثار تدريجيا ، بسبب عملية الاستيطان المستمرة هذه ، التي كانت سمعث قلق للجمعية العامة والسي آدان مبدأها المجتمع الدولي .

كما ان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تتعرض للتحرش المستمر . وهؤلاء اللاجئين الفلسطينيون الموجودون في الأراضي العربية المجاورة تلاحقهم قسوات الجيش أو الكوماندوز الاسرائيلية ، ان لم تذبهم بوحشية ، ونحن جميعا نذكر الأحداث البشعة في عام ١٩٨٢ في مخيمي صبرا وشاتيلا في لبنان ، ذلك البلد العربي الآخر الذي احتل الجيش الاسرائيلي جزءا منه . وعلى اسرائيل أن تحترم اتفاقيات جنيف الدولية لحماية الأشخاص المدنيين ، والنازحين واللاجئين في زمن الحرب في الأراضي المحتلة . ان الشعب الفلسطيني بدون أرض أو ملجأ أصبح هائما على وجهه حتى اذا وجد أرضا يلجأ اليها . ولا تزال عملية طرد آلاف الفلسطينيين من لبنان ماثلة في أذهاننا ، وهم الذين أجلوا بغية ابعادهم عن أرض المعركة . لقد كان في الواقع مصيرا مؤسفا

تعرض له الشعب الفلسطيني ، الذي كان يسعى فقط ، كأي شعب آخر في العالم ، إلى ممارسة حقه في تقرير المصير على أرضه ، فلسطين ، حتى يتمكن من إقامة المؤسسات السياسية هناك التي يختارها من أجل أن يعيش في سلم .

بيد وأن هناك مؤامرة كبرى واسعة النطاق لتصفية المقاومة الفلسطينية ، وفي طبيعتها منظمة التحرير الفلسطينية . وهدف هذه المؤامرة واضح تماما : وهو جعلنا ننسى المشكلة الفلسطينية . وقد استخدمت وسائل كثيرة لهذا الغرض ، بما فيها بث الفرقة في صفوف المقاومة ، على أساس المبدأ القديم " فرق تسد " .

يجب أن تدعم كل الجهود للحفاظ على وحدة المقاومة الفلسطينية ، لأننا إذا ما سمحنا لأنفسنا أن نتهاون إزاء المؤامرات الداخلية والخارجية على المقاومة ، فاننا نكون بذلك قد حققنا لمن يصطادون في الماء العكر ما أرادوه كما أن الكفاح النبيل للشعب الفلسطيني — وهو نبيل لأنه عادل — سوف يتوقف لأنه لن يكون هناك من يخوض هذا الكفاح . وسوف يكون ذلك أمرا مأساويا بالنسبة لشعب لا يسعى إلا للتمتع بحقوقه الأساسية في السيادة على أرضه ، ككل شعوب العالم .

كما أن كفاح الشعب الفلسطيني هو كفاح كل من يؤمن بحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة . ومن ثم ، فهو كفاح عادل . ولهذا السبب ، أنتهز هذه الفرصة لأعبر مرة أخرى عن تأييد حكومة رواندا الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وفي هذا السياق ، أفتبس ما يلي من البيان الذي أدلى به من هذا المحفل سعادة السيد نغاروكيينتا والسيد وزير خارجية رواندا في ٦ تشرين الأول / أكتوبر الماضي :

" ان انكار الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني واحتلال الأراضي العربية ونضم مدينة القدس الشريف ، سياسة عدوانية تشكل تحديا دائما لجباة القانون الدولي — وهذه هي بعض أوجه أزمة مستمرة ظلت منظماتنا تشجبها باستمرار ، وهي أزمة تقع مسؤوليتها على عاتق دولة واحدة لم تستفد من دروس تاريخها نفسه على النحو المناسب فأصبحت تقوم بدور عدو لا يكفل لشعب يكافح من أجل الاعتراف بأهم حقوقه الأولية والاساسية . " ( A/39/PV.26 ، ص ٢١ )

ولكن ، بعد كل هذا ، أين نجد الحل ؟ نجده في التطبيق الكامل والسريع لقرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية ، التي هي لب مشكلة الشرق الأوسط ككل .

فقراراً لمجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) هما الأساس الذي يجسب أن يقوم عليهما حل المشكلة . ولسوء الحظ ، لا يمكن أن نغض أعيننا عن حقيقة أن الأطراف المعنية لا تؤمن بهذا . إلا أننا لن نستطيع أن نخطو خطوة واحدة صوب حل المشكلة إذا لم نتوصل الى حد أدنى من الاتفاق المشترك . ويتضمن هذان القراران العناصر الأساسية لحل عادل ومنصف . ولهذا ، يناشد وفدى جميع الأطراف المعنية الالتزام بهذين القرارين ، كل منهما في المجال الذي يتعلن به .

ان المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، الذي اقترحه المؤتمر الأخير بشأن فلسطين ووافقت عليه الجمعية العامة ، سوف يتيح اطاراً ملائماً لمناقشة كل هذه المشاكل ، بمشاركة كل الأطراف المعنية : اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية في المنطقة ، كما يجب أن يشارك فيه أيضاً كل أعضاء مجلس الأمن .



ومن المأمول ان يؤدي هذا النهج الشامل الى حل مشكلة الشرق الأوسط بوجه عام وحل مشكلة فلسطين بوجه خاص، لانه ما لم يتسن ذلك، سيظل الشرق الأوسط منطقة مجابهة وعدم استقرار. ولهذا السبب ينبغي للمجتمع الدولي، رغم اخفاقات الماضي، ان يواصل جهوده لنصرة المبدأ الذي يؤمن به وهو مبدأ الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الاساسية واحترامها احتراماً كاملاً بما في ذلك :

"الحق في ان يكون لذلك الشعب وطنه الخاص به الذي يمكن ان ينشئ فيه الهياكل المؤسسية والحكومية التي يختارها لنفسه مع احترام مبادئ القانون الدولي وتحت اشراف ممثليه الشرعيين والحقيقيين" ( A/39/PV.26، ص ٢٢ ) - أي منظمة التحرير الفلسطينية .

ان تقرير الأمين العام وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف واضحا ومتضمنا حقائق ووقائع تبعث على الانزعاج . ويؤيد وفدي التوصيات التي وردت في هذين التقريرين ويعرب عن تأييده الكامل للقرارات الأربعة المقدمة بشأن مسألة فلسطين . ونحن نهني اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبخاصة رئيسها السفير النشط ممثل السنغال السيد ماساما ساري . ونظرا لاننا قلنا معظم ما ينبغي ان يقال هنا، وبالنظر الى الندوات العديدة التي وجهت وبخاصة الى تلك البلدان التي في يدها مفتاح حل مشكلة الشرق الأوسط، اختتم كلمتي بأن اضيف ندا\* رواندا العاجل الى الندوات التي وجهت بالفعل، وذلك اقتناعا منا في رواندا بضرورة احقاق حقوق جميع شعوب الشرق الأوسط لاسيما الشعب الفلسطيني .

السيد تشامورو مورا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في البيانات

التي أدلينا بها في الدورة الحالية اثناء المداولات المتعلقة بالفصل العنصري وناصبينا انحنى وفدي باللوم الى الولايات المتحدة على ما يعانيه سكان جنوب افريقيا وناصبينا، نظرا لدعمها المباشر للنظام العنصري في جنوب افريقيا وصلاتها مع ذلك النظام . واليوم، ونحن نواجه حالة مماثلة بشأن قضية فلسطين، لا يسعنا الا ان نكرر مرة اخرى ان الولايات المتحدة، بتحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل، هي المسؤول الحقيقي عن معاناة الشعب الفلسطيني الذي لا يزال ينكر عليه حقه في انشاء دولته المستقلة على ارضه .

ان معاناة الشعب الفلسطيني وانكار حقوقه الاساسية والمذابح التي وقع ضحية لها خلال تاريخه ليست في التحليل النهائي الا نتيجة لسياسة القوة والسياسات الامبريالية التي تنتهجها الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط . وتلك السياسات جزء من كسل متكامل ، وجزء من سياسة عالمية مترابطة تقوم على اساس المصالح التي تشترك فيها مع حلفائها في كل انحاء العالم . ومن هؤلاء الحلفاء يجدر التنويه باسرائيل في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا في افريقيا ، والسلفادور وهندوراس في أمريكا الوسطى .

مؤخرا نشرت صحيفة " لوس انجليس تايمز " الامريكية في ٢ كانون الاول / ديسمبر الجارى حديثا صحفيا مع الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى منظمنا سئلت فيه عن الدروس التي خرجت بها من تجاربها في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمواقف الدول ازا اسرائيل فقالت :

" فيما يتعلق باسرائيل فاني قبل ان احضر الى الأمم المتحدة لم اكن اعرف مدى وكثافة الشعور بالعدا ازا تلك الدولة . وهو أمر غير عادي . انني بصراحة لم يكن لدى اي فكرة عن مدى استعداد العرب المعتدلين لقول اشيا تسس شرف اسرائيل وشرعيتها . ومن الناحية العملية فان تشبيه اسرائيل بالنازيين امر عادي يحدث كل يوم في الأمم المتحدة . ويجرى دائما توجيه الاتهامات ضد اسرائيل عن اعمال الابداء ، كما لا تحترم فكرة وجود قانون او شرف في اسرائيل او وجود اي مشروعية فيما يتعلق باسرائيل . وهناك استعداد لتصديق اي شيء يقال بشأن اسرائيل مهما كانت فظاعته . "

ان السفارة كيركباتريك تحاول بهذه الطريقة ان تعطي انطباعا للرأي العام الامريكي بأن منظمنا تتبنى مواقف غير موضوعية لا صلة لها بالواقع ولا صلة لها بالطبيعة الحقيقية لاسرائيل وسلوكها . ونحن لا نوافق على هذا الرأي ولا نستطيع قبوله .

وفي الحقيقة ان الولايات المتحدة ، على خلاف الغالبية الساحقة من الدول الاعضاء في هذه المنظمة تدير ظهرها للحقائق المتعلقة باسرائيل وتتجاهلها لان هذه الحقائق لا تتسق وسياستها المقررة سلفا بدعم الكيان الصهيوني دعما غير مشروط . وفي

هذا الصدد ، من الجدير الاشارة الى بعض الامثلة . فلنذكر مذبحتي صبرا وشاتيلا ، ولنتكلم عن حقوق الانسان حيث ان هناك ادلة وافرة عن انتهاكات اسرائيل لهذه الحقوق . وفي هذا الصدد ، فان تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي العربية المحتلة هو تقرير مقنع دامغ تماما . وسبب عدم تعاون اسرائيل مع تلك اللجنة استقي قدر كبير من المعلومات التي تضمنها التقرير من البيانات التي نشرت في الصحف الاسرائيلية ذاتها .

واستنادا الى هذا تجدر بنا الاشارة الى ان موقف الولايات المتحدة فيما يخص حقوق الانسان يتفق وسياستها العامة في اخفا وانكار انتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها اصداقؤها ومن هم في حمايتها في مختلف مناطق العالم .

في ١٥ أيار/مايو من هذا العام ، ردا على رسالة الأمين العام المؤرخة في ٩ آذار/مارس والموجهة الى جميع اعضاء مجلس الامن ، اكدت حكومة بلادي من جديد دعمها الكامل لعقد مؤتمر سلم في الشرق الاوسط . وبهذه المناسبة ، نود ان نؤكد من جديد دعونا لعقد ذلك المؤتمر برعاية الأمم المتحدة ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والدول المعنية الاخرى على قدم المساواة ، وذلك تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٣٨/٥٨ جيم .

وتأييدا لعقد هذا المؤتمر ، تعرب نيكاراغوا مرة اخرى عن اقتناعها الراسخ بأن الحلول السياسية لا استخدام القوة ، هي الوسيلة لحل الصراعات الدولية ، وانه من الضروري للولايات المتحدة وأولئك الذين ينفذون سياستها ان يظهروا للمجتمع الدولي انهم يعترفون بمبادئ ومقاصد منظماتنا واحترمونها .

ولسوء الحظ ان انعقاد ذلك المؤتمر اصطدم بسلسلة من العقبات يشكل موقـف الولايات المتحدة عاملا هاما من بينها ، الأمر الذي يبرز الافتقار الكامل لفهم هذه المشاكل ولطرق حلها . ان الولايات المتحدة لا تريد أن تفهم ان قضية فلسطين تكمن في صميم الحالة في الشرق الأوسط وان السلام في تلك المنطقة من العالم لن يستتب ما لم يوجد حل عادل ودائم يرتكز على انشاء دولة فلسطينية في فلسطين .

كما ان الادارة الحالية للولايات المتحدة تواصل - كما تفعل في أمريكا الوسطى والجنوب الافريقي ، تطاشها مع سياسة تجار الحروب والسعي الى الحلول العسكرية للمشاكل التي تنتهجها - وضع العقبات أمام الجهود الجادة في السعي الى السلم في المنطقة واعاقه تلك الجهود . وانا لم يكن الأمر كذلك ، وكانت تحليلاتنا خاطئة ، فلماذا ان قدمت الولايات المتحدة لاسرائيل قرابة ١٧ بليون دولار من المساعدات العسكرية منذ ١٩٦٥ ، منها ثلاثة بلايين دولار تقريبا في العام الماضي وحده ؟ ولماذا تنقض الولايات المتحدة ، العضو الدائم في مجلس الأمن ، قرارات ذلك الجهاز الهام لتحول دون قيام اسرائيل بتنفيذ مبادئ الميثاق ومقاصده ؟

ولدى التكلم عن الشعب الفلسطيني يمكننا ان نسرده قائمة طويلة للغاية من الفظائع وصنوف العذاب والموت التي عانى منها ذلك الشعب على أيدي الصهاينة . ويمكن أن نتكلم عن المستوطنات غير الشرعية والمذابح والتعذيب والعقاب الجماعي ؛ ويمكن أن نتكلم عن أشياء كثيرة أخرى . الا ان هناك عنصرا واحدا واضحا وضوح الشمس : تشريد امة بأسرها من أراضيها وديارها ، وما تلا ذلك من اهدار كامل للحقوق الوطنية لابناء شعب يعتبرون أجنب في وطنهم ذاته .

وعليه ، فان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وانشاء دولة خاصة به على أرضه وحق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم يمثل عنصرا جوهريا في النظر في هذه المشكلة . ولا يمكن للمجتمع الدولي ، بل لا يجب عليه ، ان يغمض عينيه على هذا الانتهاك السافر لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . وينبغي بصفة خاصة لأعضاء مجلس

الأم أن يتصرفوا وفقا للالتزامات الدولية وأن يناضلوا بنشاط من أجل صيانة السلم والأمن في تلك المنطقة ذات الأهمية الحيوية .

ان وفدى ، الذى شارك بصفة مراقب في أعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، يود ان يعرب عن مساندته الكاملة لتوصيات اللجنة في تقريرها (A/39/35) ، ويعرب عن امتنانه للسفير ماسامبا سارى ، سفير السنغال ، على العمل الذى قامت به اللجنة تحت رئاسته .

ولا يسعني ان اختتم كلمتي دون أن أكرر اعلان التضامن الكفاحي لشعب نيكاراغوا وحكومتها مع الشعب الفلسطيني ومثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، التي ستقوده ، عاجلا لا آجلا ، وباعتبارها الحارس الأمين لحركة ذلك الشعب البطل ، نحو التحرير النهائي .

كما نود أن نكرر ما قلناه أثناء نظر هذا البند في الماضي : ان من المهم الحفاظ على وحدة الأمة العربية والشعب الفلسطيني وحركته الأمينة ، منظمة التحرير الفلسطينية والاختلاف في ذلك لن يعود بالنفع الا على أعداء الأمة العربية والشعب الفلسطيني ، أى الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة .

ان ثورتنا — التي شنت هي أيضا حربا ظافرة للتحرير ضد نفس العدو وحلفائه — تدرك الأهمية التي يكتسبها الحفاظ ، بأى ثمن ، على وحدة قوى الثورة ، لأن هذا العامل لعب دورا حاسما في انتصارنا النهائي .

يضاف الى ذلك ان من المهم ألا ننسى دروس التاريخ وان نتذكر ان الانقسام فيما بين قوى الثورة هو الذى أدى الى تدخل الولايات المتحدة ، في عملية الانقاذ المزعومة ، في جزيرة غرينادا الصغيرة قبل عام واحد فقط .

السيد تاهيندرو (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ظل من الواضح لأغلبية المجتمع الدولي طوال سنوات عديدة ان تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف شرط لازم كل اللزوم لاجل السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط . وان الحقائق التالية — وهي أيضا موضع اجماع المجتمع الدولي — تنبع من تلك النتيجة :

أولا ، ان قضية فلسطين تكمن في صميم مشكلة الشرق الأوسط ؛ ولذلك لا يمكن أن تحسم تلك المشكلة الا اذا أخذت في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف .

ثانيا ، ان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والا استقلال والسيادة الوطنية وممارسة الفلسطينيين لحقهم في العودة الى وطنهم ستساعد في حل الأزمة في تلك المنطقة .

ثالثا ، مما لا غنى عنه ان تشارك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع الجهود والمداولات المعنية بالشرق الاوسط تماشيا مع القرارين ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) .

رابعا ، عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة . وهكذا فانه يتحتم على اسرائيل ان تنسحب دون قيد أو شرط من جميع الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ، بما في ذلك القدس .

وهذه آراء أكدتها باستمرار منظمات حكومية دولية كحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، فضلا عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، نود ان نذكر بالبلاغ الختامي لاجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الذي عقد أثناء الدورة التاسعة والثلاثين في نيويورك ، من ١ الى ٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ . فقد أعاد المشاركون تأكيد تأييدهم الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وعزمهم على العمل من أجل نيل تلك الحقوق في وقت مبكر . وبالمثل ، اعتمد مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، الذي عقد في أديس ابابا من ١٢ الى ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، قرارا أدان فيه بشدة جميع الأنشطة والتدابير والاتفاقات التي تتجاهل تطلعات الشعب الفلسطيني وممثله الأصيل الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ؛ واعتبر كل اتفاق يعقد بشأن قضية فلسطين دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية باطلا ولاغيا .

يضاف الى ذلك ان اجتماع القمة الرابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد في الدار البيضاء من ١٦ الى ١٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، اتخذ عدة قرارات عن قضية فلسطين سلم فيها بأن السلام العادل لا يمكن أن يستتب في تلك المنطقة الا بالانسحاب الكامل غير المشروط لاسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وباستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

واختتاماً لهذا العرض الموجز الرامي الى ابراز توافق الرأي الدولي بشأن قضية فلسطين ، نود أن نسترعي الانتباه الى أن وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الذين اجتمعوا في بروكسل في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٤ ، أكدوا في بيانهم على أن أية تسوية يجب أن تأخذ في اعتبارها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . لكنه ما يثير الانزعاج ، مع ذلك ، أن نجد ، بالرغم من هذا التوافق العام في الآراء بشأن الطريقة التي يجب أن نتبعها لحل قضية فلسطين ، أن اسرائيل بالانتهاك للعديد من قرارات الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية التي هي طرف فيها ، لا تزال تنتهك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتواصل انتهاج سياستها القائمة على احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية ، كما تواصل اقامة المستوطنات اليهودية بطريقة غير مشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وخاصة عن طريق مصادرة الأراضي المطوكة للعرب وعن طريق الانتهاك المنتظم والمتكرر لحقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة .

وهكذا ، وطبقاً لآخر المعلومات الواردة من الأراضي المحتلة ، وفي اعلان صدر بتاريخ ٣٠ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٤ ، ذكرت السلطات الاسرائيلية أنها تخطط لانشاء مستوطنة أخرى في حلحول ، بعد أن طردت منها ٢٤ عائلة فلسطينية . وفي ٢٨ تشرين الأول /أكتوبر ، هاجم اراهابيون يهود حافلة تنقل بعض العرب ، فقتلوا راكبا وجرحوا ١١ آخرين . وبالإضافة الى ذلك ، يجدر بنا أن نذكر بالملاحظات المستمرة التي يتعرض لها العرب في جامعة الضفة الغربية ، وسجن الفلسطينيين دون أمر قبض ، واطلاق النار على السكان العرب من جانب المستوطنين اليهود والجنود الاسرائيليين ، واحتجاز الوطنيين ، بما فيهم رئيس بلدية نابلس السابق وتدريس المساجد ، بما في ذلك الحرم الابراهيمي في الخليل .

ان هذه الممارسات الاسرائيلية ليست بطبيعة الحال انتهاكا صارخا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ فحسب ، بل وتتنافى أيضا مع روح ونص القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن . والأخطر من ذلك أنه يبدو أن الحكومة الاسرائيلية تنوى المضي في سياستها القائمة على انشـاء



مستوطنات أخرى في الأراضي المحتلة ، حتى يصل تعداد سكانها ، طبعا للخطط الموضوعية ، الى ما لا يقل عن ١٠٠ ألف مستوطن اسرائيلي بحلول عام ١٩٨٧ و ١٩٠ ألف بحلول عام ٢٠١٠ .

وفي ضوء هذه الأبعاد المزعجة ، نشعر أن من واجب الدول التي لها أي نفوذ قوى على اسرائيل أن تعود بها الى سبيل التعقل وتجعلها تفهم أن تفوقها العسكري الحالي ليس الا شيئا سريعا الزوال وأن سلام التبر الذي تسعى اليه حاليا لا يمكن أن تحل محل السلم الدائم القائم على اقرار العدالة في الشرق الأوسط .

واستنادا الى هذه المبادئ ، يسعدنا أن نؤيد الأحكام ذات الصلة لقرار الجمعية

العامة ٣٨ / ٥٨ جيم الصادر في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، الذي رحب بالدعوة

الى عقد مؤتمر دولي بشأن السلم في الشرق الأوسط وفقا للمبادئ التوجيهية التالية : أولا ،

تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في انشاء دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين ؛ ثانيا : الاعتراف

بحق منظمة التحرير الفلسطينية ، مثل الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم

المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات الخاصة بالشرق

الأوسط ؛ ثالثا ، ضرورة وضع حد نهائي لاحتلال اسرائيل للأراضي العربية ، وفقا لمبدأ

عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وبالتالي ، ضرورة كفالة انسحاب اسرائيل من الأراضي

المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ؛ رابعا ، ضرورة معارضة ورفض هذه

الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، وأية حالة أمر واقع انشأتها

اسرائيل بما يتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة - وخاصة سياسة

اقامة المستوطنات - بما أنها تشكل عقبات رئيسية أمام اقرار السلم في الشرق الأوسط ،

خامسا ؛ ضرورة اعلان جميع التدابير والاجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها

اسرائيل ، وهي الدولة القائمة بالاحتلال ، لاغية وباطلة ، تلك الاجراءات التي قد عدلت،

أو ترمي الى تعديل طابع ومركز مدينة القدس الشريف ، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي

والممتلكات الموجودة هناك ، وخاصة ما يسمى " بالقانون الأساسي " الخاص بالقدس واعلان

القدس عاصمة لاسرائيل ؛ وأخيرا : حق جميع دول المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، مع ضمان العدالة والأمن للجميع ، وهذا يفترض كشرط أساسي مسبق الاعتراف بالحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وممارستها .

ونعتقد كذلك أنه لا بدّ من اشتراك جميع الأطراف في الصراع العربي الاسرائيلي ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدولتين العظميين الرئيسيتين والدول الأخرى المعنية ، في المؤتمر الدولي للمسلم على قدم المساواة وبحقوق متساوية . وتحقيقا لهذا الغرض ، ندعو بعض الدول التي لا تزال تعارض عقد ذلك المؤتمر الى اعادة النظر في موقفها وبهذا تتاح الفرصة لاحلال سلم عادل ودائم في المنطقة .

ان التزام شعب مدغشقر بالقضية الفلسطينية أمر معروف تماما . ولقد كانت جمهورية مدغشقر الديمقراطية على ائتناع دائم بأن قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الأوسط وأنه لا يمكن قبول أي مسألة من أي نوع بشأن احلال سلام منفصل ، أو الأخذ بأي اتفاق لا يضع في اعتباره التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ، أو قبول أي ترتيب يوضع دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية .

ولهذا ، رحبنا باجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في عمان منذ عدة أيام مضت . ان مجرد انعقاد هذا المجلس قد دّل ، اذا كانت هناك أي حاجة للتدليل على ذلك ، على حماس هذه الهيئة التشريعية الفلسطينية التي أكدت من جديد على ثقتها بالقيادة الحالية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ولا يمكننا أن نختم هذا البيان دون التأكيد على تأييدنا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي اضطلعت بولايتها على الدوام تحت رئاسة سفير السنغال ، السيد ماسامبا ساري ، بجّد وتغان . وأخيرا ، نحن على ائتناع مرة أخرى بأن أغلبية الدول الحاضرة هنا في هذا المحفل تشاطر رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، صاحب الفخامة السيد ديديه راتسيراكا مشاعره ، عندما أعلن ما يلي في الرسالة التي بعث بها تعبيرا عن التضامن مع الشعب الفلسطيني وتأييده ، بمناسبة يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني :

" ان ما نريده منظمة التحرير الفلسطينية ، نريده نحن أيضا ، ولـسـوف

يكتب النصر لفلسطين " .

السيد الفتال ( الجمهورية العربية السورية ) : سيدى الرئيس، ان الجمعية العامة اذ تبحث قضية فلسطين ، التي تشكل جوهر الصراع في الشرق الاوسط ، لابد لنا من التذكير بأن قضية فلسطين لم تولد بالطبع في هـ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، عندما هاجمت اسرائيل ثلاث دول عربية واحتلت كل فلسطين والجولان السوري ، وارجاء اخرى من الوطن العربي ، بل ان هذه القضية نشأت مع وصول أول دفعة من المستوطنين في اطار تنفيذ برنامج ( بازل ) الذي تبناه المؤتمر الصهيوني العالمي الاوّل عام ١٨٩٧ \* ، وسرعان ما كرّست الدول الاستعمارية وباركت هذا البرنامج في سباقها لاقتسام منطقة الشرق الاوسط قبل وأثناء وبعد الحرب العالمية الاولى .

ان برنامج بازل الذي يشكل الاساس العقائدى لاستعمار فلسطين يقوم على مبدئين : أولاً - تهويد الارض ، أى اغتصاب أرض العرب . وثانياً - تهويد العمل ، مما يعني سلب العرب حقهم في العمل في وطنهم ، فلسطين وخلق المجتمع اليهودى العنصرى الصرف . أما حجم الارض التي خصصت للاستعمار الاستيطاني ، فقد تحدد عندما تزاج الاستعمار الاستيطاني العلماني والاستعمار الاستيطاني المبني على الميثولوجيا اليهودية الخرقاء وبالوصول على وعد بلفور عام ١٩١٧ ، ثم الانتداب الذي اخترعه عقل اكبر مهندس استعماري في التاريخ المعاصر ، وهو الجنرال سمطس، من جنوب افريقيا ، وتم فتح ابواب فلسطين للهجرة اليهودية . وهنا بدأت حتمية النضال العربي ضد العدوان على الحقوق العربية ، لاسيما حق شعب فلسطين في تقرير مصيره .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيخاردو مالدونادو ( غواتيمالا ) .

ان استعراض تاريخ فلسطين ، بدءاً من عام ١٩١٩ الى يومنا هذا هو —  
استعراض لتاريخ شعب يكافح بكل الوسائل لاستعادة حقوقه المشروعة . وقد أخذت  
مشكلة فلسطين بعدها الدولي الحالي اعتباراً من عام ١٩٤٧ عندما قسمت فلسطين بقرار  
يتعارض مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي المعاصر ، فهب الشعب العربي لنجدة  
الشعب الفلسطيني ضد العدوان الصهيوني الذي كان يهدف منذ ذلك الوقت الى  
احتلال كل فلسطين بالقوة الفاشية من خلال المجازر الجماعية ونستذكر منها ، على  
سبيل المثال وليس الحصر ، مجزرة دير ياسين في عام ١٩٤٨ . ومع ذلك ، تسعى  
اسرائيل الى ايجاد المبررات لعدوانها المستمر فتارة الإرادة الالهية وتارة تاريخ  
ألفته وكتبته تراجعياً لتحمي آثار التاريخ العربي والاسلامي والمسيحي في فلسطين ،  
وتارة بحجة أمن اسرائيل المطلق رغم انه لا توجد في العالم بأسره دولة واحدة تتمتع  
بأمنها المطلق . ان لب الصراع اذن هو عدوان ارتكب على الشعب العربي الفلسطيني  
ثم توسع ليشمل الدول العربية المجاورة وذلك لتحقيق الدولة الاستعمارية الاستيطانية .  
ان من واجبنا أن ننبه دوماً الى طبيعة الدولة العنصرية التي تسمى " اسرائيل " ،  
وذلك لفهم المأساة التي يعاني منها العرب في فلسطين . فالأيديولوجية الصهيونية التي  
هي منبع النهج التطبيقي لممارسات اسرائيل العنصرية التوسعية لا شبيه لها في التاريخ  
الحديث إلا النازية التي تم القضاء عليها ، ونظام الفصل العنصري الذي سنقضي عليه عما  
قريب . فقد سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أعلنت بقرارها ٣٣٧٩ (د-٣) المؤرخ  
في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ المعنون " القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري "  
بأن : " الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري " . ويعتبر هذا القرار  
نقطة تحول هامة في تفهم المجتمع الدولي للعنصرية الصهيونية ، ولكن مع الأسف ،  
لم تتمكن الجمعية العامة بعد ، بسبب ضغوط الأوساط الامبريالية أن تترجم هذا القرار  
الى عمل دولي محدد في جهودها للقضاء على العنصرية في أي مكان من العالم ،

لردع اسرائيل عن التماذى فى سياساتها العنصرية التى أضحت تهدد الأمن والسلم الدوليين ، كما هو الحال بالنسبة لسياسات الفصل العنصرى فى الجنوب الافريقي ، وتنتهك انتهاكا صارخا اتفاقية جنيف الرابعة . لقد وصفت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى ممارسات اسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة ، فى تقريرها لعام ١٩٧٩ ، السياسة الاسرائيلية العنصرية على النحو التالى :

" ان السياسة التى تنتهجها اسرائيل فى الاراضى المحتلة تقوم على ما يسمى بمبدأ ' الوطن ' الذى ينص على انشاء دولة ( يهودية ) تدين بدين واحد فى الاقليم الذى يضم الاراضى التى احتلتها اسرائيل منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ " . ( A/34/631 ، الفقرة ٣٦٧ ) .  
وقد استنتجت اللجنة الخاصة التالى :

" نظرا الى ان سكان الاراضى المحتلة لا يشكلون جزءا من الجماعة الدينية التى باسمها تدعى حكومة اسرائيل الحق فى اقامة نفسها ، فان هؤلاء السكان لا يملكون حقوقا ازاء السلطات الحاكمة ( وهى فى هذه الحالة حكومة اسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال العسكرى ) حينما تكون ممارسة تلك الحقوق معارضة لسياسة ' الوطن ' " . ( المرجع نفسه الفقرة ٣٦٨ ) .

كما استنتجت اللجنة بأن مثل هذه العقيدة لا بد ان تحرم الانسان العربى من حقه فى العودة الى وطنه ، فقالت :

" لذا تواصل حكومة اسرائيل ، بمساعدة السلطات القضائية ، انكار حق العودة الى الوطن على سكان الاراضى المحتلة الذين لا ذوا بالفـرار نتيجة الاعمال العدائية ، وعلى الذين طردتهم السلطات العسكـرية الاسرائيلية من الاراضى المحتلة منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ " ( المرجع نفسه ) .

ان مثل هذه العقيدة التي ترافقها ممارسات اسرائيل العنصرية تنفي الوجود العربي وتجعل من اسرائيل ، مثل جنوب افريقيا ، كيانا مخربا للنظام الدولي القائم على قيم ومبادئ وشرع لا يمكن لاسرائيل او لجنوب افريقيا ان تحترمها بسبب العاهة الولا دية المتأصلة في كلا النظامين . فاسرائيل قائمة على انكار الوجود العربي ، وعدم الاعتراف للعرب بأى حق واحتقار كل ما لا يمت الى الصهيونية بصلة .

وقد عبر عن هذا الاحتقار للعرب ، وحتى لليهود الشرقيين ، بن غوريون نفسه  
عندما قال :

(تلكم بالانكليزية)

" اننا لانريد أن يصبح الاسرائيليون عربا . فالواجب يحتم علينا أن نكافح  
الروح المشرقية ، التي تفسد الأفراد والمجتمعات ، ونحافظ على القيم اليهودية  
الأصيلة ، كما تبلورت في الشتات " . ( " مصير اليهود " للكاتب روبرتو شتراوس ،  
الناشر ، فيورليتش ، الصفحة ٢٣٣ ) .

(واصل كلمته بالعربية)

وقال أبا ايان ، وزير الخارجية سابقا ، الذي يحتل اليوم القناة ١٣ من التلفزيون  
الأمريكي لبيع تاريخ اليهودية كذبا الى المجتمع الأمريكي - قال أبا ايان ، الذي يسمونه  
مشقفا - مايلي :

(تلكم بالانكليزية)

" ان أحد المخاوف الكبيرة التي تنتابنا عندما نتفكر في ساحتنا الثقافية  
خطر أن يؤدي تفوق عدد المهاجرين الشرقيين الأصل باسرائيل الى جعل  
ستواها الثقافي يمثل مستوى العالم المجاور لها " .

(واصل كلمته بالعربية)

ونستخلص من كل هذا أن المجتمع الاستيطاني الاسرائيلي ، من حيث طبيعته  
ونزته وأهدافه ، مجتمع يقوم على رفض الاعتراف بوجود العرب وحمل الكراهية والحقد لهم  
ولشعب فلسطين ، وبالتالي فهو ضد السلام العادل . وهنا لابد للجمعية العامة التي  
استمعت الى كلمة مندوب اسرائيل تحت بند الشرق الأوسط ، من التساؤل من هو الذي  
يريد ازالة الآخر ؟ ومن أزال الوجود العربي فعلا ؟ ومن يسعى الى السلام العادل ؟  
ومن يستفيد حقا من العدوان ؟ لقد صرح وزير خارجية اسرائيل سابقا ، وحاضرا رئيس  
صباة شتيرن ، السيد شامير ، بما يلي :

(تلكم بالانكليزية)

" اننا نريد السلم ، ولكن بشروط تمكننا من الاستمرار في الوجود ، وهذا يعني أن تكون مرتفعات الجولان واليهودية والسامرة داخل حدود أرض اسرائيل " ( S/PV.2334 ، ص ٣٧ ) .

(واصل كلمته بالعربية)

وضح موردخاي زيوري وزير المواصلات الاسرائيلي السابق بما يلي :

(تلكم بالانكليزية)

" ان مرتفعات الجولان ملك لنا ، وكل من اعتبر نفسه سوريا ينبغي أن يسمح له ، بطريقة ديمقراطية ، بالرحيل الى سورية " ( نفس المحضر ، ص ٣٦ ) .

(واصل كلمته بالعربية)

وهنا أود أن ألفت نظر الذين يدعون بأن اسرائيل هي الديمقراطية في منطقتنا ، وطي رأسهم وفد الولايات المتحدة الأمريكية ، الى عبارة :

(تلكم بالانكليزية)

" كل من يعتبر نفسه سوريا ينبغي أن يسمح له بطريقة ديمقراطية بالرحيل الى سورية " .

(واصل كلمته بالعربية)

هذه هي الديمقراطية التي تؤمنون بها ، ديمقراطية الاحتلال .  
ولذلك فاننا نصر دوما في الجمعية العامة على النظر الى السلام الذي تدميه اسرائيل من خلال تصريحات زعمائها ، حيث أن سلامهم هو سلام القبور . ولذلك نطالب دوما بأن تقيم اسرائيل في اطار تاريخها العدواني ، وهو تاريخ يظل من حيث الجوهر عنصريا ، ومن حيث الممارسة استعمارية توسعيا ، ويتجه اتجاها مضادا للعلاقات الدولية السلمية التي يضمنها الميثاق وشرة حقوق الانسان .



واستنادا الى هذه المعطيات ، أقرت الجمعية العامة في اعلانها المدرج في  
الفقرة ١١ ، من قرارها الصادر من الدورة الاستثنائية الطارئة التاسعة والمؤرخ في ٥ شباط  
غبرابر ١٩٨٢ ، انتهاك اسرائيل لالتزاماتها بموجب الميثاق وغيره ، والمؤكد طيه في جميع  
الدورات العادية منذ ذاك التاريخ ، حيث جاء في تلك الفقرة أن الجمعية العامة :

" تعلن أن سجل اسرائيل واجراءاتها تؤكد أنها ليست دولة عضوا محبة  
للسلم وأنها لم تف لا بالالتزامات المترتبة طيها بموجب الميثاق ولا بالالتزامات  
المترتبة طيها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د - ٣) المؤرخ في ١١ ايار/  
مايو ١٩٤٩ \* (د ل ط - ١/٩ ، الفقرة ١١) .

ونعتقد أنه لا بد للجمعية العامة أن تؤكد مرة أخرى هذا الاعلان ، الذي تبينت  
صحته مرة أخرى خلال هذا العام عندما رفضت اسرائيل وشريكها الولايات المتحدة  
الأمريكية مؤتمر السلام المعني بالشرق الأوسط ، وفق قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ،  
وقد أدرج هذا الرفض المعيب في تقرير الأمين العام (A/39/130/Add.1 - S/16409/Add.1)  
المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، والذي وصف فيه رد فعل الولايات المتحدة  
واسرائيل على مجرد فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط على النحو التالي :  
" الا أنه من الواضح ، في الوقت الحالي ، من ردى حكومتى اسرائيل . . .  
والولايات المتحدة الأمريكية . . . أنهما ليستا على استعداد للاشتراك في المؤتمر  
المقترح \* (A/39/130/Add.1-S/16409/Add.1) .

ان المجتمع الاستيطاني الاسرائيلي المبني على ركام شعب فلسطين ، واستمرار  
هذا الاستيطان ، القافز حيننا والزاحف حيننا آخر ، في الضفة الغربية وغزة والجلولان ،  
لا يمكن ، بحكم طبيعته الارهابية العنصرية ، أن يقبل حتى بمبدأ السلام العادل ،  
وفق قرارات الأمم المتحدة التي تعترف وتحافظ وتضمن حقوق شعب فلسطين ، كحقه في  
العودة الى دياره ، وحقه في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، وحقه في اقامة دولته المستقلة  
على ترابه الوطني ، والانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام  
١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، بدون قيد أو شرط .

ان اسرائيل تتحدى الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عندما ترفض المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الأوسط ، حسب القرار المشار اليه أعلاه ، انها تريد كامب ديفيد جديدة حيث ان كامب ديفيد قائمة على سلب شعب فلسطين لحقوقه الوطنية ، كما أن كامب ديفيد شجعت اسرائيل على ضم الأراضي عن طريق خلق الأمر الواقع ، ووعدت الفلسطينيين بحكم اداري فقط يشمل الفرد فقط دون أرضه ومزرعته ومياهه ، هذا ما تريده اسرائيل للعرب .

وبالطبع ، فان ما تريده اسرائيل هو ما تمليه هي على واشنطن ، التي رفضت بنفس الروح والأسلوب مؤتمر الشرق الأوسط حسب القرار ٢٨ / ٥٨ جيم واستمرت في ضغوطها لحمل الغير على عبادة صنم كامب ديفيد الذي أشيد على أشلاء شعبنا العربي في فلسطين ، بهدف الانفراد بالعرب دولة دولة للاستسلام المشين .

لم تكن اسرائيل لتجرؤ على تحدى المجتمع الدولي بأسره في رفضها للمؤتمر الدولي والتماهى في ممارساتها العدوانية والتوسعية وضم الجولان والقدس لولا الدعم غير المحدود وفي جميع الميادين السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية الذى تتلقاه من الولايات المتحدة الامريكية . ان اتفاق التعاون الاستراتيجي الذى عقد في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٨١ بين واشنطن وتل أبيب تطور وتوسع اطاره بحيث أصبح حلفا استراتيجيا يكمل معنى الكلمة موجهها ضد مصالح الأمة العربية وضد حقها في العيش في سلام وهو حلف يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة وخارج المنطقة .

ان الدعم الأمريكي لاسرائيل ذهب الى حد مساعدتها في حروبها على العرب لا سيما حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ ، فقد جاء في كتاب لستيفن غرين بعنوان  
Taking Sides ،

(تلكم بالانكليزية)

” كانت هناك أشكال من المساعدة المادية طلبتها اسرائيل . وفي ٢٣ أيار / مايو أن جونسون بارسال شحنة طوارئ جوية تحمل ناقلات جنود مصفحة ،

وقطع غيار للدبابات ، وقطع غيار لقذائف هوك للدفاع الجوي ، وأجهزة تفجير  
قنابل وذخيرة مدفعية وأقنعة واقية من الغازات وغيرها من الأشياء الأخرى .  
وشدنت هذه الأشياء وأرسلت قبل غزو حزيران / يونيو ، واعدادها له في وقت  
أعلن فيه الرئيس جونسون علانية فرض حظر على جميع الأسلحة المرسلّة إلى  
الشرق الأوسط ، حتى ان المرء يتساءل عما اذا كان هناك في البيت الأبيض  
في اوائل حزيران / يونيو ١٩٦٧ رئيسان باسم ليندون جونسون \* . ( ص ٢٠١ )

( واصل كلمته بالعربية )

أما ما هو طاف على السطح حتى هذه الساعة من مؤشرات عن التواطؤ بين واشنطن  
واسرائيل في حربها ضد لبنان ، فقد جاء في كتاب نشره الكاتبان الاسرائيليان : زيف تشيف  
وايهود يبارى بعنوان : Israel's Lebanon War ، عن رسالة من السفاح شارون التي  
صديقه الكسندر هينغ جاء فيها ما يلي :

( تكلم بالانكليزية )

" لقد عدت لتوي من أحد زياراتي لقواتنا في لبنان . وأود أن أخبرك  
أن قوات الدفاع الاسرائيلية حققت في عملية " السلم للجليل " كل مهامها بشكل  
ممتاز ، وفقا لتعليمات الحكومة . لقد نجحنا في القضاء على البنية الأساسية  
العسكرية الارهابية الضخمة لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان ونحاصر  
الآن قواعد الارهاب في مقارها في بيروت ذاتها . وفي أثناء العملية ، وفي مواجهة  
القرار السوري بالتدخل الجوي والبري ، نجحنا أيضا في كسر القبضة الاستراتيجية  
للجيش السوري في لبنان ، الذي قدم دعما هائلا لارهاب منظمة التحرير  
الفلسطينية .

" وفي ظل هذه الخلفية ، أود أن أعرب لك عن عميق تقديري لتفهمك  
ولموقفك الراسخ في الكفاح ضد الارهاب الدولي . . . ويحق لك سيدى الوزير  
أن تفخر بانجازاتنا " . ( ص ٧٧ )

( واصل كلمته بالعربية )

ويصدر عدوان ١٩٨٢ على لبنان ، قارن الصحفان المذكوران دور واشنطن في  
حروب اسرائيل السابقة على العرب وبين الغزوا السراييلي للبنان بقولها :

( تكلم بالانكليزية )

" لم تتمتع اسرائيل حتى في حرب يوم الغفران أو في حرب الأيام الستة

بمثل هذا التفهم العميق من جانب واشنطن " . ( المرجع نفسه ص ٧٤ )

( واصل كلمته بالعربية )

لقد سبق لوفدنا ان أوضح للجمعية العامة تفاصيل الأرقام المذهلة للمساعدات  
التي تتلقاها اسرائيل من الادارة الامريكية على شكل هبات حتى بلغ نصيب الفرد الاسراييلي  
منها حوالي ١٠٠٠ دولار امريكي في السنة ومن المقدران يبلغ نصيب الفرد منها ثلاثة  
آلاف دولار امريكي خلال عام ١٩٨٦ . وفي الوقت الذي نتكلم فيه أمام الجمعية العامة هنا ،  
هناك لجان مشتركة امريكية - اسراييلية تعمل بسرية كاملة في واشنطن لتطوير مختلف  
أوجه التحالف الاستراتيجي . وبالإضافة الى ذلك فان الكونغرس الامريكي قد سن تشريعا  
برقم ٥٣٧٧ خلال دورته الثانية رقم ٩٨ يخول الرئيس الامريكي سلطة عقد اتفاقية تجارية  
مع اسرائيل تقوم على الاعفاء الكامل من الجمارك والقيود على استيراد المنتجات  
الاسراييلية . فقد تقدم المدير التنفيذي لما يسمى باللجنة الامريكية الاسراييلية العامة -  
وهي تجسد " اللوسبي " الصهيوني - في الكونغرس بشهادة تحريرية أي مكتوبة السى  
" لجنة الطرق والوسائل " وذلك بتاريخ ١٩٨٤ / ٥ / ٢٢ موضحا فيها الأسباب الموجبة  
لانشاء السوق الحرة بين الولايات المتحدة واسراييل ، وأقتبس من هذه الشهادة التحريرية  
المقطع التالي :

" ان اسرائيل تتمتع بأهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة والغرب . فموقعها الجغرافي الهام في حوض المتوسط وفي قلب الشرق الأوسط إضافة الى القدرات القتالية لقواتها المسلحة والتزامها بمنع الاتحاد السوفياتي وحلفائه بعد أن يصبخوا القوى المهيمنة في المنطقة ، كل هذه الأسباب تجعل من اسرائيل حليفاً استراتيجياً ذا أهمية كبرى في هذه المنطقة الهامة من العالم . ان قوة اسرائيل تحقق مصلحة كبرى لأمريكا " .

يستخلص المرء من هذه الشهادة أن الاحتلال الاسرائيلي والحروب التي تشنها اسرائيل على العرب ، لم يكن بمقدور اسرائيل أن تقوم بها لولا الدعم الأمريكي اللامحدود لاسرائيل في كل المجالات . وبطبيعة الحال ، فان تطوير التحالف الاستراتيجي بين البلدين عن طريق توحيد سوقيهما سيمد اسرائيل بكل قدرات أمريكا المالية والاقتصادية لارتكاب المزيد من العدوان ، وفرض الهيمنة على كل منطقة الشرق الأوسط .

ان " اللوبي " الصهيوني نجح اذن في فرض ارادته الكاملة على الاقتصاد الأمريكي لخدمة العدوان واستمرار الاحتلال وربما احتلال مناطق أخرى من الوطن العربي بحجة مقاومة خطر موهوم ، خطراً وجود له ، وذلك لينسى الشعب الأمريكي الاحتلال الاسرائيلي الوحشي المتأصل في طبيعة اسرائيل اللاديمقراطية والاستعمارية والعنصرية . فالواقع ، ان المكلف الأمريكي هو الذي يتحمل نفقات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان ، ومع ذلك مازال هناك من يعتقد ، في الأوساط العربية وغيرها أنه بالامكان تعديل " عواطف " الولايات المتحدة تجاه العرب أو تجاه قضاياهم القومية .

اننا نعتقد أن على الجمعية العامة أن تؤكد قراراتها الداعية الى عدم التعامل مع اسرائيل في أي من العيادين الدبلوماسية والاقتصادية والمالية والعسكرية وغيرها ، حيث أن مثل هذا التعامل في الوقت الذي تتحدى فيه اسرائيل المجتمع الدولي برفضها تنفيذ القرار ٥٨ / ٣٨ جيم وحتى مبدأ المؤتمر الدولي المعني بالسلام في الشرق الأوسط وفق قرارات الأمم المتحدة وتحت رعاية المنظمة الدولية بما يضمن انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وبالإعتراف بحق شعب فلسطين بالعودة الى دياره وحقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ،

هو تعامل - أى التعامل الأمريكي - يشجع اسرائيل على تنمية كل قدراتها لتحقيق اسرائيل الكبرى ما بين النيل والفرات . ان ما تسعى اليه اسرائيل هو عكس ما تسعى اليه الأمم المتحدة ، ونتيجة لسياسات كامب ديفيد ، صعدت اسرائيل عمليات الاستيطان ، فقد استولت بالفعل على ٦٠ بالمائة من أراضي الضفة الغربية وأقامت فيها ١٦٦ مستوطنة ، وفي قطاع غزة ١٩ مستوطنة ، وفي الجولان السوري ٤١ مستوطنة منذ عام ١٩٦٧ . وتعمم اسرائيل على اسكان ١٠٠٠٠٠ يهودى في المنطقة المحتلة بحلول عام ١٩٨٥ . وفي الوقت نفسه ، تصعد اسرائيل انتهاكاتها لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة، وهي انتهاكات خطيرة وصارخة ، ولم يعد هناك من ينكر بأنها تشبه بل تتجاوز الممارسات النازية . فاسرائيل تمارس الارهاب والقتل والاعتقال والعقوبات الجماعية وتدمير المنازل العربية وطرد السكان والترحيل ومصادرة الأراضي وسرقة المياه ، كما تعتدى على البنى الاقتصادية والاجتماعية . فاغلاق الجامعات والمدارس ومعاقبة الأساتذة والطلاب أصبحا قاعدة يومية . ان الطفل الفلسطيني يقتل أو يعاقب لمجرد رفعه علم فلسطين . والنار تطلق بدون تمييز على الطلبة الذين يتظاهرون للتعبير عن شعورهم القومي وهويتهم العربية . فلا يوجد اليوم شعب في العالم يمارس ضده القهر والاضطهاد بكل أنواعها مثل شعب فلسطين . اضافة الى ذلك ، تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلية بحفريات وأعمال لازالة الأماكن المقدسة في مدينة القدس وغيرها ، وعلى الجمعية العامة أن تتخذ التدابير اللازمة لردع اسرائيل فوراً ، التي تصورها لنا الولايات المتحدة الأمريكية بأنها " جزيرة الديمقراطية " . كما أنه على الجمعية العامة أن تدعم أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة . ان عمل هذه اللجنة هام للغاية من حيث توصية المجتمع الدولي بما يجرى في أراضيها المحتلة من ممارسات يندى لها جبين الانسانية . ولا بد للعدالة الدولية التي اقتضت من المجرمين النازيين مسن أن تعاقب أيضاً مجرمي جزيرة " الدولة الديمقراطية " الاستيطانية الارهابية .

ونقول للولايات المتحدة بكل وضوح ما قاله الوفد العربي السوري في المناقشة العامة، ان اصرارها على ايجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين على أساس اتفاقيات كامب ديفيد أو ما يماثلها من الحلول الجزئية والمنفردة قد زاد من حدة التوتر في المنطقة وضاعف من عوامل تفجرها ، ومكّن اسرائيل من تكثيف مستوطناتها في الأراضي العربية المحتلة ، وأطلق يدها لتضرب في كل اتجاه ، فضمت القدس ثم الجولان ، وفزت لبنان ، وما زالت تحتل أجزاء كبيرة منه ، كما أضعف دور الأمم المتحدة الايجابي المبني على الشرعية الدولية .

ويسر وفد الجمهورية العربية السورية أن يقتبس ما يلي من الرسالة التي وجهها السيد رئيس الجمهورية العربية السورية الى السيد ممثل السنغال ، رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وذلك بمناسبة يوم التضامن مع الشعب العربي الفلسطيني :

" والنسبة لنا في سورية ، تشكل قضية الشعب الفلسطيني القضية الأساسية ، وهي محور نضالنا ضد العدوان والاحتلال ، ومن أجل السلام العادل .  
" ان الأرض الفلسطينية جزء من الوطن العربي ، بل هي قلب الوطن العربي ، وشعب فلسطين جزء من الأمة العربية التي ننتمي اليها . وبالتالي ، فان العدوان الذي وقع على شعب فلسطين هو عدوان على الأمة العربية ، وهداية مخطط اسرائيل التوسعي الرامي الى اقامة دولة اسرائيل الكبرى الممتدة من النيل الى الفرات " .

وأخيرا ، ان الجمعية العامة التي برهنت باستمرار على وعيها الكامل وتفهمها العميق لمعطيات وطبيعة المعركة التي فرضت علينا منذ فجر استقلالنا ، والجمعية العامة التي مدت قضية شعبنا في فلسطين بالدعم والتأييد ، لا بد لها أن ترقى خلال هذه الدورة مرة أخرى الى مستوى المسؤولية العظمى المترتبة عليها بموجب احكام الميثاق ، وأن تعمل ما في وسعها لتمكين الشعب العربي الفلسطيني من استرداد حقوقه كاملة وفق الشريعة الدولية التي أنتم قيمان عليها .

ونود في ختام هذه الكلمة ، التعبير عن تقديرنا لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ولجهود اللجنة الخاصة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني ، وبصورة خاصة ، لرئيس هذه اللجنة السفير ساري . ان التقرير الذي تقدم به هذا العام قد نال اعجاب العالم لما تضمنه من صراحة في الطرح ودقة وموضوعية في المعلومات عن نشاطات اللجنة وأعمالها الهامة .

السيد كولا فيتش (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذه

السنة يتكلم وفدى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تقريبا في نهاية هذه المداولات الخاصة بمشكلة دولية خطيرة غير عادية وطويلة الأمد . ويدفعنا ذلك الى استعراض تطورات المناقشة . لا شك ان اسرائيل هي المعتدية ، وهي تواصل احتلالها غير المشروع من أجل تحقيق اهداف توسعية ، بالتجاهل التام لمعايير القانون الدولي ومقررات الأمم المتحدة ، وتنتهج سياسة الضم وتتجاهل حقوق الانسان الاساسية . والولايات المتحدة ، بسبب



مساعدتها المستمرة لاسرائيل ، تعتبر متواطئة مع اسرائيل . ومن المميزات الهامة للمناقشة ، اتفاق وجهات النظر بشأن حقوق الشعب العربي الفلسطيني . وتعتبر هذه الوحدة فـي الرأي من جانب اعضاء الأمم المتحدة تأييدا لموسا للعمل الفعال الذي يقوم به الشعب العربي الفلسطيني في كفاحه من أجل حقوقه المشروعة .

ان موقف جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بشأن هذه المسألة يتفق تماما وموقف المجتمع الدولي . وقد أعيد تأكيد ذلك الموقف بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، من جانب رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية في رسالته الموجهة الى منظمة التحرير الفلسطينية . وقد ورد في هذه الرسالة بين أمور أخرى ، ان شعب تشيكوسلوفاكيا يدين بشدة سياسة التوسع الاسرائيلية ، التي تساندها الامبريالية الأمريكية كما تؤيد بالكامل الشعب الفلسطيني ، تحت قيادة مثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، فـي كفاحه من أجل الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة .

ويشاطر وفد تشيكوسلوفاكيا وفودا عديدة قلقها العميق ازاء المنطق المتعصب والخطير لللد وائر الحاكمة في اسرائيل . ورغم ان هؤلاء الحكام يتحدثون كثيرا عن حقوق اسرائيل في الوجود المستقل ، الأمن ، فانهم غير راغبين في الاعتراف بنفس الحقوق للشعب الفلسطيني . ان اسرائيل تستخدم الاحتلال غير المشروع للأراضي العربية تحقيقا لاهدافها في السلب والنهب . وهي تصعد التوترات وتعمل على ابقائها في منطقة الشرق الأوسط ، وتلاحق الشعب الفلسطيني وتضطهده أيضا على أراضي الدول الاخرى ، منتهكة بذلك سيادة تلك الدول .

فما السبب الجذري لهذا الوضع ؟ لقد قامت الازمة الحالية نتيجة لهجوم مكثف على التطور التقدمي في العالم العربي . وتلعب دوائر اسرائيل الحاكمة في هذا الهجوم دور القوة الضاربة وفي نفس الوقت تضمن أيضا تحقيق اهدافها الانانية .

لهذا فان ازمة الشرق الأوسط ليست فقط صداما بين القوى الصهيونية الحاكمة الآن في اسرائيل والشعب العربي ، بل هي أيضا صراع بين حركة التحرر الوطني العربية

وأحد أشكال أو أفرع الامبريالية العالمية ، الذي تؤيده دون تحفظ الدوائر الامبريالية المناهضة للشعوب في الولايات المتحدة . وتحليل التطورات في الشرق الأوسط ، علينا أن نقول بكل أسف ، ان ذلك النهج الذي تنتهجه حكومة الولايات المتحدة ، الممثلة للدوائر الامبريالية السابق ذكرها ، ظل يتطور في اتجاه سلبي يتزايد يوما بعد يوم . وقد اطلق ذلك الاتجاه يد اسرائيل في تنفيذ مخططاتها الصهيونية الموجهة ضد الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، وهو ما تستفيد منه اسرائيل . فهي تتجاهل كل معايير القانون الدولي ، وتتجاهل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن في الأمم المتحدة كما تدوس بالاقدام المثل العليا التي تتمسك بها هذه المنظمة ، التي لا تزال اسرائيل عضوا فيها . وتتبع سياستها هدفا واحدا فقط : التسوية النهائية المزعومة للمسألة الفلسطينية كما اقترحها هرتزل ، مؤسس الصهيونية .

ان مذابح صبرا وشاتيلا التي تشبه في طبيعتها الجرائم التي ارتكبتها الفاشية في كوفنتري وروتردام ووارسو وليديتشي وفي الاتحاد السوفياتي ، وتلك التي ارتكبت بعد ذلك في ماي لاي ، كلها جزء لا يتجزأ من هذا المفهوم . وفي حين ان جراح العالم من جرائم صبرا وشاتيلا لم تلتئم بعد ، تقوم اسرائيل الان بارتكاب جرائم جديدة .

ان العقبة الكبرى التي تعترض السياسة الاسرائيلية في ضم الأراضي هي المقاومة التي لا تتوقف من جانب الشعب الفلسطيني بقيادة مثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . وهذا هو السبب في ان الاعتداء الوحشي الذي قامت به اسرائيل على لبنان في سنة ١٩٨٢ كان موجها اساسا لتصفية تلك المنظمة وتصفية حركة المقاومة الفلسطينية برمتها .

ان الاعمال التي تستحق الادانة التي ارتكبتها اسرائيل كبيرة العدد وقد قيسل الكثير عن تلك الاعمال في هذا المحفل . وزيادة في التدليل على ما نقول اود ان انوه الى قول محامية اسرائيلية تدعى فيليشيا لانغربانها شعرت ان الالفاظ تقصر عن وصف الحقيقة المأساوية .

وينبغي للمجتمع الدولي وجميع اعضاء الاسهام بشكل فعال لايجاد وضع منصف للشعب العربي الفلسطيني . ولهذا نود ان نعرب مرة اخرى عن تقديراتنا لتوصيات مؤتمر القمة في ناس الذي وضع الشروط الاساسية الايجابية لايجاد حل للمسألة الفلسطينية .

والاطار اللازم لانشاء سلم دائم في الشرق الاوسط ، بما في ذلك التسوية العادلة لمسألة فلسطين ، قد تضمنته المقترحات المقدمة من الاتحاد السوفياتي . ونحن نؤيد تأييدا تاما الاقتراح السوفياتي الاخير الذي يعبر عن مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة في انهاء الاحتلال الاسرائيلي وازالة اثاره من جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة . ان توفر تلك المقترحات الفرصة للفلسطينيين لاجمال حقهم في تقرير المصير وانشاء دولتهم المستقلة كما تطالب بالحماية الفعالة لحدق جميع دول المنطقة في الأمن والوجود المستقل والتنميمة على اساس مبدأ المعاملة بالمثل .

وتعلمنا الخبرة التاريخية ان نرفض محاولات التأثير على الاحداث في الشرق الاوسط كسياسة الخطوة خطوة التي اتبعها كيسنجر ، وكامب ديفيد وخطة ريفان .

ومن الطبيعي ان القرارات الرئيسية ينبغي ان تكون هي قرارات الشعب العربي الفلسطيني . ونحن على يقين من انه بالرغم من الضعف المؤقت الذي طرأ على وحدة الامة الفلسطينية من جراء العدوان الاسرائيلي فانها ستستعيد تلاحمها النضالي من اجل حقوقها المشروعة .

وتنظر تشيكوسلوفاكيا الى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلة دولة مستقلة ذات سيادة وتقدم دعمها الكامل لنضالها العادل . وفي العام الماضي ، قررت حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية اعطاء مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في براغ مركز البعثة الدبلوماسية .

لقد انشئت منظمة التحرير الفلسطينية منذ عشرين عاما . واثناء الفترة التي انقضت على انشائها اثبتت قدرتها على ادارة شؤون الشعب العربي الفلسطيني . ولهذا يظل من المستحيل الفصل بين الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية كما تفعل اسرائيل والولايات المتحدة . ان اولئك الذين يهتمون بالتفاوض مع الفلسطينيين يجب عليهم ان يتفاوضوا مع منظمة التحرير الفلسطينية .

على انه عندما لا تتوافر الارادة السياسية الكافية لدى جميع الاطراف المعنية للتوصل الى تسوية عادلة قد ينقضي وقت طويل قبل ان يستطيع الشعب العربي الفلسطيني التمتع بحريته الكاملة وقبل ان تزال بؤرة التوتر الخطيرة الموجودة في الشرق الأوسط تلك البؤرة التي تشكل تهديدا خطيرا للسلم والا من الدوليين . ونحن ندرك انه من المطلوب بـذل جهود دولية موسعة متصفاة بالتصميم من اجل اقرار سلم دائم ومنصف لجميع الدول والامم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠